٨- حث إدارات المرور على توفير التدريب والرخص في قيادة السيارات.
٩- المطالبة باستصدار قانون لرعاية وتأهيل المعاقين في الإمارات.
١٠- حث وزارة التربية والتعليم على استصدار قرار بقبول دمج المعاقين في المدارس العادية.

وجميع خدمات المدينة متاحة لأبناء دول مجلس التعاون الخليجي والمقيمين داخل الدولة، وفي معهد الأمل للصم والبكم وضعاف السمع فإن الدراسة متاحة لبناء دول المجلس من غير المقيمين داخل الدولة ويتم تسكينهم في السكن الداخلي التابع للمدينة شرط أن يكون الملتحق ذكرا يعاني من إعاقة الصمم أو ضعف السمع وأن يكون عمره سبع سنوات فما فوق.

وتقدم المدينة خدماتها للمعاقين من مختلف الجنسيات والأعمار حيث أن الشرط الوحيد هو أن يستفيد المعاق من الخدمات المتوفرة في المؤسسة.

خاتمة

في ختام عرض بعض ملامح رعاية وتأهيل المعاقين في بعض الدول العربية يمكن التأكد على :

١- لمواجهة مشكلة الإعاقة لابد من وضع سياسات واستراتيجيات مخططة لعقود قادمة وليس مجرد تصورات وقتية، وهو ما يتطلب إحداث تكامل بين أصحاب الفكر العالمي والباحثين ومعدي البرامج الاستراتيجية وأصحاب القدرة على التخطيط في مجال رعاية وتأهيل المعاقين من منظور تكاملي.
٢- ضرورة رسم وتخطيط سياسة عامة عربية تقوم بوضع برامج عملية على المستويين القومي والعربي تنبثق من فهم كامل لأوضاع الإعاقة في الوطن العربي تكفل بمواجهة التحديات والمشكلات القائمة.
٣- ضرورة وجود تشريعات ملزمة بقيد المعاقين في السجلات الرسمية في أي مرحلة عمرية حتى يتسنى إعداد وإنشاء قواعد بيانات واقعية وحقيقية تعبر عن حجم المشكلة.
٤- الدعوة لمزيد من التعاون الفعال بين مختلف الدول العربية لرسم خريطة حقيقية تعبر بالفعل عن حجم الإعاقة في الوطن العربي ومدى الاهتمام بها.

٥- أهمية التعاون والتنسيق بين جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين وتعاونهما مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال.

٦- توسيع قاعدة تبادل الخبرات والتجارب المختلفة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين بحيث يستفيد الوطن العربي بأكمله من خبرات وتجارب علمائه وأبنائه.

٧- ضرورة زيادة الجهود والبرامج التي تهدف إلى إعداد مزيد من الكوادر العلمية المتخصصة في رعاية وتأهيل المعاقين في مختلف التخصصات بما يلائم معدلات انتشار الإعاقة في الدول العربية.

٨- ضرورة وجود دور نشر متخصصة في نشر الكتب والكتيبات المتخصصة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين على مستوى الوطن العربي.

٩- أهمية أن توفر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية مزيد المساحات لتكوين رأي عام مساند لقضية المعاقين ورفع الوعي العام بالمشكلة وكيفية التعامل مع المعاقين ووسائل الوقاية من الإعاقة ومصادر الخدمات وكيفية الحصول عليها.

١٠- ضرورة إعادة النظر في قوانين رعاية وتأهيل المعاقين القائمة وتطويرها في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على الدول العربية وتضمينها لأوجه الرعاية الاجتماعية والطبية والتعليمية والتأهيلية المختلفة وكذلك الحقوق والواجبات.

فعلى سبيل المثال فإنه في مصر لابد من إعادة النظر في قانون تأهيل المعاقين رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بعد أن مر عليه حوالي أكثر من ربع قرن..

على أن يكون القانون الجديد ذا مدخل تكاملي وشامل لجميع جوانب الرعاية اللازمة للمعاقين وليس التركيز فقط على تأهيلهم فقط.. على أن ينص القانون الجديد على حقوق هؤلاء المعاقين والعقوبات المفروضة لمن لا يراعى أو يلتزم أو يضمن هذه الحقوق.